مقابلة

جورج شاهين

باسيل عن تصحيح إتفاقيّة الحدود البحريّة مع قبرص: أهم أوراق القوّة في يد لبنان ثبات حقوقه

تقدمت التحضيرات التي اطلقها لبنان بتشكيله لجنة خاصة لاستئناف المفاوضات مع قبرص لتصحيح الاخطاء المرتكبة في ما سمي الاتفاق الذي عقد بينهما في شأن الحدود البحرية بينهما عام 2007. شكلت القمة التي جمعت الرئيسين جوزف عون ونيكوس خريستودوليدس في تموز الماضي دافعا الى هذه الخطوة الهادفة الى احياء المفاوضات، واستعادة ما فقده لبنان من مساحات واسعة في المنطقة الاقتصادية البحرية المشتركة

"الامن العام" التقت المحامي في الولايات المتحدة الاميركية الدكتور الياس باسيل الذي تابع هذا الملف منذ سنوات، فاعتبر ان ما سمي "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص غير موجودة لفقدانها اركانها الدستورية والقانونية.

■ احيت القمة اللبنانية - القبرصية التي عقدت في 9 تموز الماضي البحث في تصحيح الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية - القبرصية، ما هي الظروف التي دفعت الى هذه الخطوة بعد مرور 18 عاما على "اتفاقية 2007"؟

□ حقوق لبنان لدى قبرص واضحة لكنها لم تتابع بدقة حتى الان، بل بشكل متقطع وغير دقيق. ارجح ان الرئيس العماد جوزف عون اراد من زيارته الى قبرص وضع الامور في المسار الصحيح، علما ان الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس زار لبنان مرتين السنة الماضية في فترة الفراغ في رئاسة الجمهورية، اولهما في نيسان وثانيهما في ايار 2024 حين رافقته رئيسة المفوضية الاوروبية السيدة اورسولا فون درلايين. لكن، ويا للاسف، لم تنتج تلك الزيارتين ما ينفع لبنان بما يخص حقوقه لدى قبرص، وان كانت نفعت قبرص بتخفيف عدد مراكب اللاجئين السوريين وغيرهم المنطلقة من شواطئ لبنان في اتجاهها الى ما يقارب العدم. اما ما يسمى "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص حول الحدود المائية فهي لا تعتبر اتفاقية في نظر القانون الدولي لأن اركانها الدستورية والقانونية لم تكتمل لتصبح جزءا من القانون اللبناني، فهو شرط لا غنى عنه لتعتبر نافذة المفعول في القانون الدولي.

■ لدى لبنان وقبرص اكثر من ملف عالق، فعدا عن الخلاف حول الحدود البحرية هناك ملف النزوح السوري والهجرة غير الشرعية، فهل من رابط بين الملفين وانت من تحدث منذ فترة عن حقين للبنان لدى قبرص ما هما؟

□ لا خلاف بين لبنان وقبرص حيال ما سميته ملف النازحين السوريين بحرا، اذ ان الجيش والامن العام اللبنانيين نجحا في إيقاف الهجرة غير الشرعية بالمراكب التي كانت تنطلق من لبنان في اتجاه قبرص بشكل شبه كامل، لكن في المقابل لم تعترف قبرص بحقوق لبنان لديها. مثلا، لا تزال قبرص تدعي بملكيتها لما يزيد عن 2500 كيلومتر مربع من مياه لبنان، وما تختزنه على الارجح الارض تحتها من مكامن الغاز والنفط. كما تستمر قبرص، ولو موارية، في المساهمة بالجهود العسكرية الاسرائيلية من خلال السماح للجيش الاسرائيلي بالتدرب فيها للتشابه بين طبيعتها وطبيعة لبنان الساحلية، بمساهمة من جيش قبرص المسمى الحرس الوطني.

■ شكل لبنان لجنة متخصصة لإدارة المفاوضات الجديدة مع قبرص وهي ليست الاولى وضمت من يمثل الوزارات والمؤسسات المعنية والجيش اللبناني وعددا من خبراء متخصصين، هل من آلية قانونية تتحكم بأعمال اللجنة وما هو المتوقع منها؟

□ على مجلس الوزراء اللبناني ان يدمج كل اللجان المكلفة ببحث حقوق لبنان المائية، مع قبرص وغيرها، بلجنة استشارية واحدة بهدف توحيد الاستشارات (Integration) وترشيد المجهود (Efficiency). كذلك، على اللجنة الناشئة ان تتألف من اعضاء يمثلون كل الوزارات ذات الصلة وخصوصا وزارات الخارجية والدفاع والطاقة والاشغال العامة والنقل، من دون اغفال حضور الجيش والامن العام كجزء من ممثلي الوزارات الذين يتبعونها، يضاف اليهم خبراء من خارج هيكلية الدولة بحسب الحاجة. حينها، تلعب تلك اللجنة دورها الاستشاري لصالح الدولة اللبنانية بحسب النسق الدستوري (Constitutional scheme) والممثلة تنفيذيا بمجلس الوزراء وتشريعيا بمجلس النواب، في حين يشرف رئيس الجمهورية على كل ذلك النشاط السيادي بحسب صلاحياته الدستورية. يعني ذلك في اختصار، وكل اختصار مخل بعض الشيء، ان السلطات اللبنانية، ومن ضمن الصلاحيات القانونية لكل منها، تتخذ ما يلزم من القرارات التنفيذية وتشرع ما يلزم من القوانين لحماية حقوق لبنان المائية لدى قبرص من خلال نظرة استراتيجية تشمل تلك الحقوق وما هو اوسع منها، وذلك لترابطها مع موضوع الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة من قبل اسرائيل وكذلك مع الحدود البحرية بين لبنان وسوريا، وترابطها ايضا وبشكل اوسع مع سياسة لبنان كدولة. مما يعني ان ادارة النزاع المائي بين لبنان وقبرص، كما كل شؤون لبنان السيادية، تقع على عاتق الدولة اللبنانية، في حين تقوم اللجان بدور مساعد في ذلك الاطار السيادي الشامل.

المحامي الدكتور الياس باسيل.

■ من المؤكد بأن البحث مع قبرص سيتناول خروجها عن مقتضيات القانون الدولي عند ترسيم حدودها البحرية مع اسرائيل ولم تبلغ لبنان بمضمونها من ضمن المهلة الكافية لوضع ملاحظاته قبل ان وقعت الاتفاق معها عام 2010 ودخل حيز التنفيذ في 25 شباط 2011، مما افقد لبنان الاف الكيلومترات المربعة من مياهه، فهل في الامكان تعديلها وفق قانون البحار وعلى اية اسس؟

□ قانون البحار جزء من القانون الدولي وهو عموما يتألف من شقين، شق عرفي نشأ على مر الزمن، وشق ثان مبني على معاهدات. تحديدا، وضعت الامم المتحدة في سنة 1982 نصوصا لمعاهدة دولية تختصر بعبارة "UNCLOS"، وقد انضم اليها منذ دخولها حيز التنفيذ في سنة 1994 معظم دول العالم ومنها لبنان (1995) وقبرص (1988)، من دون اسرائيل وبعض الدول الاخرى. جمعت الامم المتحدة في (UNCLOS) وفي ما الحق بها من معاهدات تتعلق بحقوق الدول المائية وكان آخرها سنة 2023، معظم القانون الدولي العرفي والمعاهدات التي سبقتها بما يتعلق بقانون البحار. تسمح المادة 287 من (UNCLOS) بأربع وسائل لفض النزاعات

> **لا وجود لما يسمى "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص لفقدان اركانها الدستورية والقانونية**

بين أعضائها، بحيث يمكن للبنان وقبرص تاليا الاتفاق على استعمال احداها، ومنها التحكيم. اذا تعذر ذلك، فإحدى تلك الوسائل الأربع المتاحة هو لجوء لبنان الى محكمة العدل الدولية (ICJ)، خصوصا ان ما سمي "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص لم تكتمل قانونا ولم تصبح ملزمة، كما ورد اعلاه ولو باختصار في الجواب على السؤال الاول.

■ شكلت الحكومة السابقة لجنة عام 2022 برئاسة وزير الاشغال السابق علي حمية وخلصت الى التأكيد على ان اتفاق 2007 كان مجحفا في حق لبنان، وتشوبه ثغر ادت الى خسارة مساحة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعليه كيف يمكن تفسير ما قصدته اللجنة؟

□ لم اطلع على التقرير الذي صدر عن اللجنة التي شكلها الوزير علي حمية، لكني اوافق على ما لخصته من التقرير في متن سؤالك لأن نصوص ما سمي "اتفاقية 2007"، التي لم ترق الى مستوى المعاهدة، بينما تحتوي ملحقاتها من خرائط وشروحات على اجحاف فاضح في حق لبنان.

■ يعتقد البعض بأن الاتفاقية مع قبرص غير معمول بها في لبنان ومنهم مَن يقول انها اتفاقية غير موجودة، ما الذي يعنيه ذلك وهل يكفي القول انها لم تبرم في مجلس النواب اللبناني؟

□ اعتقد ان عدم ابرام ما سمي "اتفاقية 2007" في المجلس النيابي اللبناني هو عطب دستوري جوهري بموجب المادة 52 من دستور لبنان، وذلك ينسحب في رأيي على الاتفاقية التي وقعها الرئيس ميشال عون لاحقا مع اسرائيل في سنة 2022 من خلال المبعوث الاميركي آموس هوكشتاين، مما يجعل كلتيهما غير ملزمتين للبنان في نظر القانون الدولي لأن اركانهما لم يكتملا لكي يصبحا جزءا من القانون اللبناني. لكن، في العودة الى "اتفاقية 2007" المزعومة بين لبنان وقبرص، لا يكفي ان يتحجج لبنان بالعطب الدستوري فقط، بل يجب على الحكومة اللبنانية المطالبة بحقوق لبنان، بدءا وليس انتهاء، من خلال الادوات القانونية المتاحة في المادة 287 من معاهدة (UNCLOS) كما في الجواب عن السؤال السابق، وغير ذلك من ادوات القانون الدولي.

■ يقال ان قبرص كانت تستعد للبحث عن النفط في بلوكين مشتركين مع اسرائيل ولم تتمكن من بدء العمل فيهما بسبب التحفظ اللبناني لذلك فهي تستعجل ترتيب العلاقات مع لبنان، ما معنى هذه المعادلة وعلى اية اسس تثبت صحتها من عدمها؟

□ ان تتهيب قبرص موقف لبنان تجاه الحفر في المناطق المائية المتنازع عليها، فليس منة منها على لبنان بل يكون ذلك، ◄

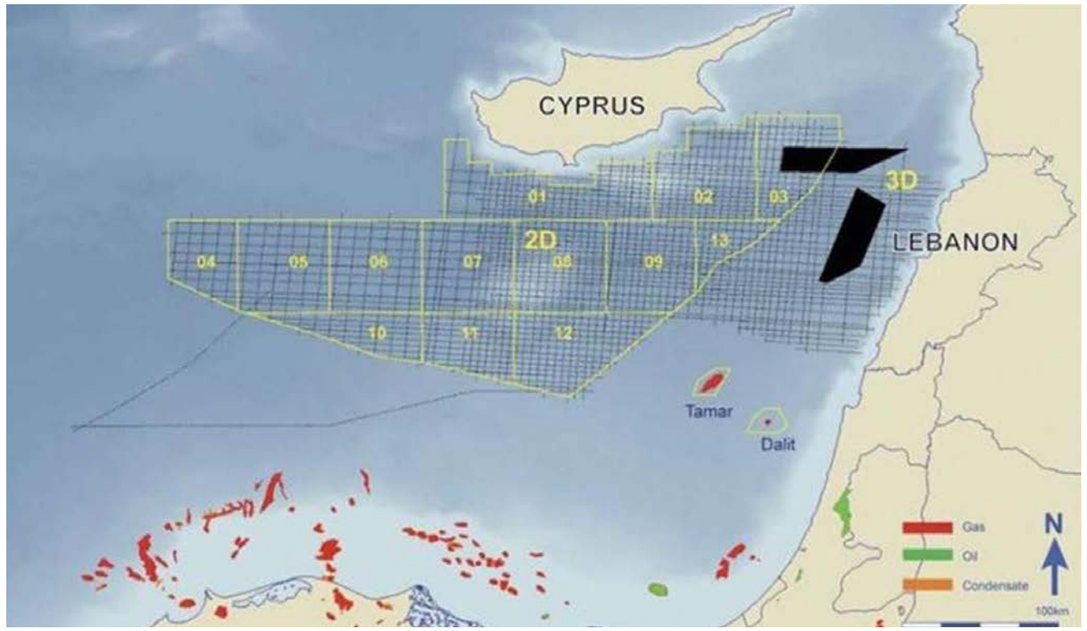

◄ ان صح الخبر، نتيجة تفادي شركات النفط الدخول في عقود استثمار مكلفة في مناطق النزاع لما قد يسببه ذلك من خسائر مادية لها. اما ان قبرص تستعجل ترتيب العلاقات مع لبنان في خصوص الحدود المائية، فالقليل الذي ينشر حول النزاع المائي بين لبنان وقبرص يشير الى عكسه. مثلا، الخبر الذي نشر مؤخرا عن الانذارات التي حملها قبل حوالى شهر مدير الامن القبرصي الى لبنان، في حال كان الخبر صحيحا. كذلك استمرار الحرس الوطني القبرصي بلعب دور "مثيل العدو" في مناورات "الابرار الساحلي" الاسرائيلية والتي يقصد بها حتما لبنان. فكل ذلك وغيره، يشير الى توجه قبرص الى التصعيد لا الى التفاهم. تاليا، ينبغي على لبنان الدفاع عن حقوقه، بدءا بما اسلفنا من الادوات القانونية المتاحة في معاهدة (UNCLOS)، لكن من دون اقتصار الامر على تلك الادوات فقط.

■ ما هي المخارج الفضلى التي يمكن للبنان اللجوء اليها لاستعادة حقوق بحرية فقدت في غفلة من الزمن، وما هي اوراق القوة لدينا ام انها مفقودة كلها؟

□ اهم اوراق القوة في يد لبنان هي ثبات حقوقه بموجب القانون الدولي، وهذه وديعة ثمينة تركها لنا من بنى لبنان الحديث على اسس متينة ومنها ارساء حدوده البرية بدقة، ولو نازعته ببعض جوانبها اسرائيل وسوريا بحجج ضعيفة في نظر القانون الدولي. اما حقوق لبنان البحرية فتبنى على حدوده البرية تلك، وهي تاليا سهلة التثبيت. يبقى ان تقوم الدولة اللبنانية، بمعناها الواسع، بدورها في هذا الخصوص، فلا تكتفي بإحالة الامر الى لجان متخصصة تبقى فعاليتها محدودة، على اهمية تأليفها وتفعيلها لتلعب دورها المساعد في مجهود الدولة الشامل.

مفاوضات تصحيح الاتفاقية

• قمة لبنانية - قبرصية جمعت في التاسع من تموز الماضي في قبرص الرئيس العماد جوزف عون ونظيره القبرصي نيكوس خريستودوليدس، خصصت لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ولا سيما على مستوى اعادة النظر بالاتفاقية الموقعة بين البلدين في شأن حدود المنطقة الاقتصادية لكليهما.

• في جلسة مجلس الوزراء في 12 تموز الماضي تناول الرئيس عون محادثات القمة ووصفها بانها كانت منتجة. ولفت الى انها تناولت موضوع الحدود البحرية "الذي قطعنا فيه شوطا كبيرا على الصعيد التقني ويجب ترجمة النتائج على نحو رسمي"، كاشفا عن زيارة وفد تقني قبرصي لمتابعة هذا الملف تمهيدا لانهائه. كما اقترح تشكيل وفد لبناني لاجراء المحادثات.

• في السابع من آب ترأس الرئيس عون الاجتماع الاول للجنة المعنية بالتفاوض لترسيم الحدود مع قبرص، خصص لعرض الاسس التي سيتم التفاوض حولها، وصولا الى اتفاقية الترسيم. ضمت اللجنة كلا من وزير الاشغال العامة فايز رسامني رئيسا، والاعضاء: المدير العام في رئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، الامين العام في رئاسة مجلس الوزراء القاضي محمود مكية او ممثلا عنها، العميد الركن البحري مازن بصبوص ممثلا قيادة الجيش، غابي دعبول ممثلا هيئة البترول، كمال الشيخ علي ممثلا وزارة الخارجية، والخبير في القانون الدولي البحري نجيب مسيحي.